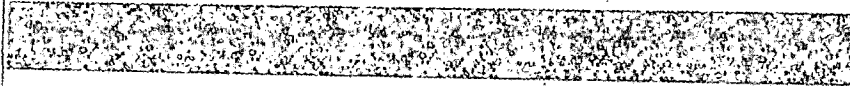
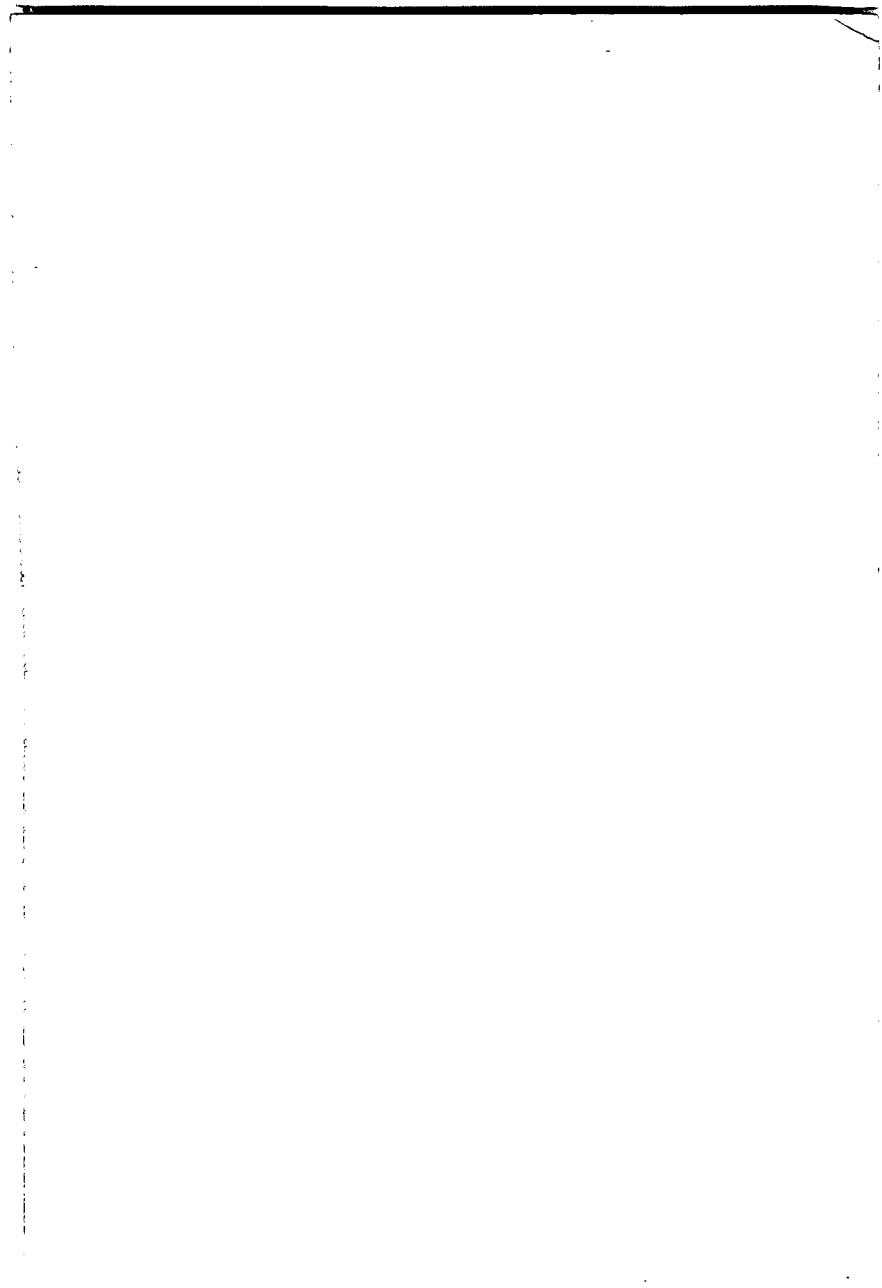




# البرنامج السياسي





الجمهورية اليمنية  
التجمع اليمني للإصلاح

# البرنامج السياسي

## للتجمع اليمني للإصلاح

المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة  
١٥ - ١٩ ربيع الثاني ١٤١٤ هـ الموافق ٢٠ - ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤ م.

1911

1911

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى شوال ١٤١٥ هجرية

مارس ١٩٩٥ م

THE  
MOUNTAIN  
VIEW  
SCHOOL  
DISTRICT  
OFFICE  
1000  
N. 10TH  
AVENUE  
DENVER  
10, COLO.

MEMORANDUM  
FOR THE RECORD

## الفهرس

١-٥	مقدمة
٧-١	الأسس والمنطلقات
٥٣ - ٨	الباب الأول: الإنسان
٩	تقديم
١٥	الفصل الأول: الثقافة والهوية
٢٠	الفصل الثاني: التربية والتعليم
٣١	الفصل الثالث: الإعلام
٣٦	الفصل الرابع: تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني
٤٢	الفصل الخامس: الزكاة
٤٣	الفصل السادس: الرعاية الاجتماعية
٤٧	الفصل السابع: المرأة
٥٠	الفصل الثامن: الشباب
٥٢	الفصل التاسع: الأمومة والطفولة
٦٩ - ٥٤	الباب الثاني: الدولة
٥٥	تقديم
٥٧	الفصل الأول: النظام السياسي
٦٢	الفصل الثاني: سلطات الدولة
٦٧	الفصل الثالث: الإدارة المحلية وجهاز الإدارة
٨٥ - ٧٠	الباب الثالث: الاقتصاد
٧١	تقديم
٧٣	الفصل الأول: السياسات الاقتصادية
٧٥	الفصل الثاني: القطاعات الاقتصادية
٨٠	الفصل الثالث: قطاع الخدمات
٩١ - ٨٦	الباب الرابع: الدفاع والأمن
٨٧	تقديم
٩٨ - ٩٢	الباب الخامس: السياسة الخارجية
٩٣	تقديم

Handwritten title or header at the top of the page.

Handwritten list of items with corresponding page numbers:

- 1-10
- 11-12
- 13-14
- 15-16
- 17-18
- 19-20
- 21-22
- 23-24
- 25-26
- 27-28
- 29-30
- 31-32
- 33-34
- 35-36
- 37-38
- 39-40
- 41-42
- 43-44
- 45-46
- 47-48
- 49-50
- 51-52
- 53-54
- 55-56
- 57-58
- 59-60
- 61-62
- 63-64
- 65-66
- 67-68
- 69-70
- 71-72
- 73-74
- 75-76
- 77-78
- 79-80
- 81-82
- 83-84
- 85-86
- 87-88
- 89-90
- 91-92
- 93-94
- 95-96
- 97-98
- 99-100

Handwritten text at the bottom right of the page, possibly a signature or date.



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، قيوم السماوات والأرض ومن فيهن ،  
﴿مامن دابة إلا هو آخذ بناصيتها ، إن ربي على صراط مستقيم﴾  
﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾  
والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين محمد الخاتم  
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

في المرحلة المبكرة من انحسار المد الإسلامي ، وانتقال دورة  
الحضارة من ساحته بدأ شعور القلق بالأزمة يتنامى ، وحين عاينت  
الأمّة الانهيار وأقعاً شاخصاً بآثاره ينقض أعراها عروة عروة مبتدئاً  
بالكيان السياسي ليتجاوزة من بعد ذلك إلى عوالم أبعاد تستقر في  
عمق الكيان الإنساني هما عوالم الضمير والنفس والتصور .. حين  
عاينت الأمّة ذلك كله استحال القلق لديها حركة محدودة مرتبكة  
تبحث عن طريق العودة والخروج من المازق المدمر .

وفي هذا السياق برزت إلى السطح حركات ومشروعات كان أهم  
ما يميزها هي سمة الإصلاح الجزئي أو السطحي الذي لا يصل إلى  
أصل الأزمة ، ومكمن الخل .

وتبقيت هذه المشروعات الإصلاحية متساقطة وراء النتائج  
والظواهر وأغفلت الأسباب والعلل ، وقد كان طبيعياً أن تنزوي في  
مواقع الدفاع ورد الفعل .. ذلك أنها كانت محكومة بانفعال الهزيمة ،  
واستغراق تداعيات السقوط الحضاري .

وخلال مراحل التدافع الحضاري بين حضارة تشهد حالة الجزر  
وحضارة تنبسط وتمتد نافية ماعداها تبثت للمتأمل لهذا الصراع  
قسمات الأزمة بجلاء ، وظهر واضحاً أن الخل الذي يتحتم ابتداء

تحديده وتوصيفه قبل التحرك في مسيرة التهوض كامن في بنیان الأمة الحضاري الذي ألحق العجز في قدراتها على التجدد والإستمرار والإبداع ومايمكن من تحقيق الشهود الحضاري في الواقع الممتد صوب آفاق المستقبل .

لقد أصبحنا أمة تعيش حاضراً يضاعفها في دوائر (اللاوزن، والالفاعلية) بحكم تراكم الانهيارات عبر عقود وقرون من الزمن ولكن قدرة الله وإرادته قضت بأن تسلم أمتنا على الدوام من خطر الاستئصال فبالرغم من ضخامة حجم المكائد والمؤامرات، وتوالي الغارات والحروب إلا أنها لم تستطع محو كل آثار حضارة الإسلام فبقيت عقيدتها، ولم تدرس رسومها، وحافظت أمة الإسلام مع تخلفها وعجزها وهزائمها في أعماقها على بذرة البقاء تمكنها من الاستئناف الحضاري .

إننا في أسوأ عصور الانحطاط لم ن فقد الإيمان والتدين الفردي بما غشيهما من سلبية وجمود، ولكننا فقدنا الكيان الذي يرعى بذرة الفطرة ويجليها من الأوشاب ويوسع دائرة التدين لتشمل مجالات أرحب تتجسد في واقع الحياة مستهدفة خير الإنسان وسعادته .

إن كياننا المادي هو بتعبير آخر الإنجاز الحضاري الشامل ، وهذا هو التحدي الذي يواجهنا اليوم ويمثل أولوية في سلم إهتمامات حركة التغيير المنطلقة من بناء الإنسان القادر على انجاز الفعل الحضاري .

ولقد أضحي من الضروري اليوم طرح المنهج الإسلامي المتكامل في ساحة الصراع الحضاري فهو المنهج القادر على مواجهة التحدي وامتلاك مقومات الحضارة .

وحركات التغيير الإسلامي مطالبة اليوم أكثر مما مضى بإدراك طبيعة المواجهة ووعي أولويات مشروعها الحضاري في ظل تحديات جسام أفرزتها المرحلة الراهنة التي تمثل ذروة الصراع الحضاري وأخطرها .. أبرزها:

- التغريب الثقافي والاجتماعي

- الدولة القطرية المجزأة

- التبعية والتخلف

- المشروع الصهيوني

ومن هنا فإن المهمة اليوم تتمثل في العوود إلى الذات ، إلى تحريك فاعلية إنساننا ، إلى إحياء نضوى حضاري جديد ، وأن ننقل من مرحلة الاحتجاج والسلبية إلى مرحلة الاستيعاب لدورنا بكل مكوناته .

إن المشروع الحضاري الإسلامي الذي نتشدد إنما هو مشروع إنساني عالمي يستهدف خير الانسار عموماً بأنه مشروع يتسع يمتد في آفاق رحبة لا تحدها حدود ، وتؤكد فيه روح العمل والإبداع لتتسجم مع حركة الكون والطبيعة في تناسق وتناغم ويتوازن فيه مكونات الروح والعقل والجسد ، إنه مشروع يرتكز على قاعدة الإيمان ، وتتواصل فيه الأرض بالسماء

ولأن اليمن يمتلك من الخصائص والمفومات ما يهيئها لتكون لبنة هامة في مشروع النهوض الحضاري فإنه لا بد من محاولة استنهاضها لتتسجم موقعا رياديا متقدما .

فمنذ فجر التاريخ واليمن يسهم في ركب الحضارة الانسانية حرساً لمشعلها رائداً لقاقلتها نحو دروب النور والهدى فقد أسهم اليمانيون في بناء العالم القديم ، إقامة حضاراته وهو ما يفتح اليمن بعداً حضارياً يضرب جذوراً في أعناق التاريخ الذي يشهد أن التدين سمة بارزة من سمات الشخصية اليمنية عبر التاريخ فقد اعتنق اليمانيون اليهودية ثم النصرانية عند ظهورهما .

ولما أشرقت شمس رسالة الإسلام كان اليمانيون في مقدمة المسارعين في الاستجابة لدعوته وتلقينه ندائه عن طواعية واقتناع فدخلوا في دين الله أفواجا وغدوا في ظل الإسلام قوة موحدة تسهم ضمن إطار (أمة الخير) في نشر رسالة الإسلام والدفاع عنها

وأصبحت اليمن مركز إشعاع فكري وفقهي لم يزل أثره منتشرًا في أرجاء العالم الإسلامي .

وحتى في عصور الإنحطاط التي حلت بالعالم الإسلامي فقد ظهر في اليمن علماء أفاضل حملوا على عواتقهم مهمات الدعوة إلى الإصلاح وتجديد الفكر الإسلامي وتنقيته من شوائب التخلف والنقص والحمود أمثال ابن الوزير والمقنلي والحلال وابن الأمير والسوكاني وغيرهم .

وفي الثلاثينات من هذا القرن وعلى نفس هذا الخط التجديدي أخذت حركة الإصلاح الحديثة تتطور على يد ثلة من الرواد الذين بذلوا جهودهم لإصلاح الأوضاع التي كانت تعيشها بلادنا تارة بالصيحة المسددة والكلمة الطيبة - نقرأ أو نسمع - وبالقوة والثورة تارة أخرى . فكانت ثورة ١٩٤٨ م بداية لأسلوب جديد في التغيير نواصل عبر حركة ١٩٥٥ م وانقضاها ١٩٥٩ م وقد أئنه ١٩٦١ م حتى أذن الله بانتصار إرادة الشعب ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م التي هيأت أسباب قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٢ م .

ومضت مسيرة النضال تدافع عن الثورة والنظام الجمهوري وتقاوم الاستعمار البريطاني بسنداها دعم مصر الشقيقة حتى تحقق النصر لشعبنا في دحر القوى الملكية وهزيمتها بعد سلسلة من المواجهات الدامية التي كان أبرزها دحر حصار السبعين ثوماً في فبراير ١٩٦٨ م وتحقيق الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر ٦٧ م .

وعقب انتصار الثورتين المباركتين برزت مهام جديدة تتركز في الحفاظ على سلامة المسار الثوري من أن يتحرف به موروثات الملكية المستبدة أو مخلفات الاستعمار البريطاني والانتقال إلى مرحلة بناء الدولة، وكان الشرط اللازم والمقدمة الصحيحة لذلك هو إعادة تحقيق وحدة اليمن المشطر ، ولهذا فقد نالت المحاولات تتشد بالوحدة حتى أذن الله بزوال ليل الفرقة وتجاوز محنة التشتت وتحقيق وحدة الدولة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م، ولم تكن

- ١- الوحدة نهائية المطاف لكنها استجالت وسيلة من بعد أن كانت غاية فطرحت بدورها غايات جديدة وأولويات هامة أبرزها:
- ٢- الحفاظ على الوحدة نفسها وإنهاء كل آثار ومخلفات التشطير.
- ٣- ترسيخ أسس الدولة الحديثة وتمهيد التجربة السياسية الجديدة القائمة على الشورى والديمقراطية والتعددية الحزبية.
- ٤- تحقيق التنمية الشاملة.

لقد تم تحقيق الوحدة المتمتة بالحوار الواعي والتفاعل الجماهيري فملت بذلك بعداً حضارياً عظيماً أكنسب النهج الشورى الديمقراطي عمقاً جعله الخيار الوحيد والسبيل الأمثل لحماية الوحدة وبناء يمن المستقبل ... يمن الحضارة والنهضة ... يمن الريادة والتقدم ... يمن يتسابق فيه أبناءه - أفراداً وجماعات - على النهوض به ، وإعلاء مكانته بين الأمم .

في هذا السياق جاء الإعلان عن قيام «التجمع اليمني للإصلاح» في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٠م ليكون امتداداً حياً لحركة الإصلاح اليمنية الحديثة وإطاراً يضم كل من ينشدون إصلاح الواقع وتغييره إلى الأفضل على هدى من عقيدة الإسلام وشريعته .

إن التجمع اليمني للإصلاح يدرك فداحة الإرث الذي خلفته عهود الحكم الملكي والاستعماري وعهود التشطير ووجع تداعياتها في تكريس واقع التخلف الذي لا يمكن تجاوزه خلال فترة قصيرة وبجهد منفرد محصور في أي حزب أو تنظيم أو جماعة أو من خلال برنامج محدود يقتصر على إحداث تعديلات محدودة في البنى السياسية وتغييرات في مواقع السلطة ، وإنما بتفاعل ومشاركة كل أفراد الشعب وقواه الإجتماعية والسياسية وتكاتف جميع المخلصين من أبناء هذا البلد وإفساح المجال أمام كل الطاقات والقدرات للإسهام في البناء والإصلاح ومن خلال برنامج يستهدف تحقيق نهضة حضارية شاملة يتأسس على الثوابت التي تحقق الإجماع العام ويعطي الأولوية لبناء الإنسان نواة المجتمع والمجال

الموضوعي لعمل الدولة، ويستنهض المجتمع ويحركه ويعبّؤه ويوظف كل قواه وطاقاته لإنجاز مشروع النهضة والبناء والتنمية الشاملة وبناء الدولة اليمنية دولة العدل والنظام والقانون... كما لا بد أن تتوفر له الإرادة القوية والعزيمة الصادقة والجدية في التنفيذ مع طهارة وكفاءة ونزاهة القائمين على التنفيذ.

من أجل ذلك يتقدم التجمع اليمني للإصلاح ببرنامج عمل للإصلاح والبناء يمثل رؤية اجتهادية منطلقة من الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاج حياة ذلك أننا ندرك أنه لن يكتب النجاح لأي برنامج مالم يكن منبثقاً عن عقيدة الشعب وقيمه الأصيلة، ومعبراً عن معاناته ومجسداً لأماله وتطلعاته، يحمل همومه ويعالج مشكلاته ويلبي طموحاته.. متركزاً على الحقائق والوقائع التي يعيشها المجتمع.. مستوعباً لشبكة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مجريات الأمور... برنامجاً يأخذ بسنة التدرج وبراعي عامل الزمن في خطة الإصلاح والتغيير المنشود... هذا هو توجهنا وبرنامجنا الذي ندعو إليه و نلتزم به وسنعمل على تنفيذ من خلال وجودنا في السلطة أو في المعارضة، وبالتعاون مع جميع القوى السياسية والشعبية الفاعلة في المجتمع

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

## الأسس والمنطلقات

### أولاً: الإسلام عقيدة وشريعة

الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور كامل للإنسان والكون والحياة، وشريعة تنظم بها كل مجالات الحياة. فالإسلام دين الله الخالد، يؤمن به أبناء الشعب اليمني، يحلون ما أحل، ويحرمون ما حرم، ويلتزمون أوامرهم، ويأخذون بتوجيهاته ويحسبون إليه لجل خلافتهم ويتعلقون من أحكامه لعلاج مشكلاتهم، ويتابعه واليسير على منهجه تتحقق سعادة الناس وخيرهم في الدارين قال تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنَّا تَأْتِيكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ سورة طه آية ٢٣.

### ثانياً: العدل

العدل سنة كونية أقام الله السموات والأرض عليهما، لا تبني الحضارات، ولا تقوم المدنيات، ولا ينهض العمران إلا في ظلها، ولا تستقر الدول، وينبسط سلطانها إلا بها، وإنما أنزل الله الكتاب وأرسل الرسل بالبينات، والهدى ليقوم الناس بالقسط، وليحكوا بالعدل. والعدل هو الإقوام للعدل بدون ضمان الحرية، وكفالة المساواة وتحقيق الشورى، ولا تقوم الحرية والمساواة على مستوى النظر والتنظيم والممارسة إلا على أساس العدل، وبالعدل يتحقق التوازن بين مصالح الأفراد والجماعات، وبه تضمن صلاح السلطة، وعدم تحوّلها إلى مؤسسة تعمل ضد الشعب، ومضالجه. إن إقامة العدل مهمة عملية توجب على المجتمع أن يمتلك وسائل وأدوات تحقيق العدل ومنع الظلم، ودحر البغي، بحيث يتربى الأفراد على المبادئ والمثل والقيم التي تحمّلهم على التضحية لإقامة العدل، وتحقيق القسط بين الناس، ويؤسس الحكم على العدل تتمثله الهيئة الحاكمة في نفسها وتطبيقه في واقعها. إن إقامة العدل بمفهومه الشامل لا تتحقق إلا بالالتزام بشريعة الإسلام وهدى في كل شعب الحياة ومجالاتها.

وسوف يعمل التجمع اليمني للإصلاح على تحقيق جملة من المهام الأساسية التي تضمن تحقيق العدل ومن أهمها:

- ١- توعية المجتمع بفريضة العدل ومضامينه، وتقوية البواعث الإيمانية التي تضمن عدم حيادية الأفراد والجماعات إزاء مسألة العدل، وتحملهم على التوضيحية لإقامة العدل والأخذ على يد الظالمين.
- ٢- تعزيز وجود المؤسسات التي تكفل إقامة العدل وحمايته وإعطاء كل ذي حق حقه غير متقوص ولا متجزأ، وتفسح المجال أمام كل المواطنين للمشاركة السياسية وتضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإشاعة التكافل ونشاط الضمان الاجتماعي، وتوفير فرص الكسب الحلال، وتبني أساليب القضاء الحرام وتسيخيره موازاة التلازم لتستجيب للمتطلبات الفئات الاجتماعية الغريضة.

## ثالثاً: الحرية

خلق الله الإنسان أحر الإرادة وأقدره على اختيار ما يريد من الآراء والأفعال، فالحرية فطرة مراكوزة في الإنسان، أو الحرية في الإسلام تقاسم على عقيدة التوحيد التي تدعو الإنسان التي أن يتحزر من الأضرار والأغلال التي تقيدده ليكون عبداً لـله وتخدمه وأن يقوم بوجه كل محاولة للتسلط أو الافتئات عليه، وأن يساعد الآخرين على ذلك، وجعلت الإعتداء على حرية الإنسان أو الانتقاص منها تحدياً لإرادة الخالق أو وجبت على السلطة أن تحفظ على المواطنين حرياتهم وأن تهني المناخ الذي يدفع المواطنين إلى أميل صور البجور، في وجه الضواغط الاجتماعية كلها، فالحرية بهذا المفهوم قيمة عليا وأصل عام يشمل كل جوانب حياة الإنسان بحيث تتجذر في أعماقه وفي وعيه ومبركاته فتجعله جراً سيواً في نظره إلى نفسه، أو إلى الآخرين، وهي مطلقة لا تقيد إلا بمبادئ الشرع، ولا تتأثر إلا بقيم الدين، وإن تنظيم ممارسة الحرية مشروط بأمريين:

أولهما مراعاة أصل المبدأ العام الذي تقوم عليه الحرية وثانيهما أن لا يصل تنظيمها إلى مصادر أصل هذا الحق:

إن احترام الحريات ضرورة جسيمة، وشرط لازم لإطلاق طاقات



الأفراد وإبداعاتهم ، ودفعهم إلى المرید من العطاء والإنتاج . مرتكز الإصلاح  
وشرط النهضة لذلك فإن التجمع السلمي للإصلاح يولي احترام حقوق  
الإنتسان والدفاع عن حريته أهميته في برامجها السياسية والاجتماعية  
وسوف يعمل من أجل :

- ١- تعميق الوعي بأهمية الحريات . ومخاطرة الاعتداء عليها أو الحد منها .
- ٢- تنظيم الرقابة القضائية على أعمال السلطات كإهم ضمانة لتوفير  
الحماية العملية لحقوق المواطن وحرياتهم .
- ٣- تنظيم مختلف الوسائل العملية لضمان وحماية حريات المواطنين  
وفقاً لمبادئ الإسلام وأحكامه . وذلك في الجوانب التالية :  
أ- الحريات الشخصية التي تتصل بشخص الإنسان وحياته الخاصة  
بحقه في الأمن والأمان والثقل حيث شاء وخيرمة سكنة وسرية  
من أسلانه واتصالاته وضمان كل حقوق المواطنة وحريته الاختيار  
العمل  
ب- حرية التعبير عن الرأي ونشره العلن والفنون بما لا يخالف أحكام  
الشريعة الإسلامية .  
ج- الحرية الاقتصادية الحق التملك الفردي . واعتبار الملكية حقاً  
ووظيفة اجتماعية . وحرية النشاط التجاري والاقتصادي وبما  
لا يتعارض مع المصلحة العامة . ووفق إطار الشريعة الإسلامية .  
د- الحرية السياسية وتنمحل في ضمان حق وحرية مشاركة المواطن  
في الإنتخابات وفي الترشح لعضوية المجلس النيابي . ومختلف  
الهيئات الرسمية والشعبية وفي تولي الوظائف العامة . وحقوقهم في  
التجمع وتكوين الجمعيات والنوادي والجمعيات والأندية  
والتنظيمات السياسية .

### رابعاً : المساواة

يتأسس مبدأ المساواة على وحدة الأضلاع الإنشائي فالناس كلهم لأدم  
وآدم من تراب . وأجود هراد مساواة قانونية بين أفراد المجتمع . فالناس  
ضعيفهم وأقويهم ، وغنيهم وفقيرهم ، وخبكهم ومحبوهم أمام القانون  
والقضاء سواء لا تمايز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو المهنة .

أو المكانة الإجتماعية .

إن التجمع اليمني للإصلاح سيعمل بدأب لترسيخ مبدأ المساواة بين كل أبناء المجتمع .

### خامساً: الشورى والديمقراطية

الشورى في المفهوم الإسلامي ليست مجرد مبدأ سياسي معزول يحكم أشكال العلاقات السياسية فحسب.. بل هي نفض سلوك ونظام عام يصيغ مختلف جوانب الحياة بصيغته.. فبالإضافة إلى كونها قيمة إيمانية وخلقية توجه سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، يترى عليها الفرد والمجتمع لتصبح جزءاً من مكونات الشخصية المؤمنة وأحد مقوماتها، فهي مبدأ وقيمة سياسية وقانونية لازمة وملزمة تحدد طبيعة نظام الحكم، وأساس ومصدر السلطة، ونمط الإدارة، وأسلوب اتخاذ القرار .

يتأسس مفهوم الشورى على مبدأ الخلافة العمومية في الأرض التي هي أصل المسؤولية الفردية والاجتماعية في إعمار الأرض والقوامة بالقسط فالجماعة كلها مستخلفة والأفراد فيها متساوون أمرهم شورى بينهم فهم جميعاً شركاء في خلافة السلطة السياسية لكل فرد منهم نصيبه المعين ودوره المخصوص لا بد أن يمكن منه ويسأل عنه ويحاسب عليه عبادة مفروضة وحققاً مكفولاً ليس لأحد أن يمنعه أو ينتقص منه وواجباً شرعياً لا يجوز التنازل عنه أو الزهد فيه استثقلاً لتكاليفه .

إن الشورى فريضة شرعية ملزمة ابتداءً وانتهاءً وهي الوسيلة العملية لإصلاح الحكم وحل مشكل السلطة في وقت يعصف فيه الاستبداد بأمتنا العربية والإسلامية ويقودها من إخفاق إلى إخفاق .

والشورى التي تؤمن بها ونسعى إلى تحقيقها وتأسيس نظام الحكم عليها ليست قالباً جامداً نتعسف إسقاطه على أوضاعنا الراهنة ولكنها تعني المشاركة في الحكم وحق الشعب في تقرير شؤونه واختيار حكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم وضمائم التزامهم في ما يصتدرون من قرارات ويحدثون من أوضاع تحقق مصلحة المجتمع أخذاً برأي الشعب مباشرة أو عن طريق نوابه حتى لا يستبد بالامر فرد أو يغرد به حزب أو تستأثر به فئة .

إن التجسيد الأمثل لمفاهيم الشورى في عصرنا الراهن يوجب الأخذ بأحسن ما وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في ممارستها الديمقراطية من أشكال وقواعد وطرق إجرائية وفنية لتنظيم استخلاص الإجماع وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلمياً وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها وتفعيل المراقبة عليها .. ذلك أن التطبيق العملي المعاصر للشورى كمرتكز للنظام السياسي والدستوري لاتنقصه المفاهيم الشورية فهي مؤصلة ومؤكدة في شريعتنا الإسلامية بل يصطدم بغياب الهياكل والمؤسسات التي تعبر عن هذه المفاهيم وتتجلى فيها ممارسات الشورى والاختيار وترسي سلوكاً شوروياً إيجابياً قابلاً للتوارث والنماء:

إن التجمع اليمني للإصلاح يسعى بدأب لتعميق مفاهيم الشورى وتطوير أشكاله المؤسسية والتنظيمية وتوطينها وتبينتها لتعبر عن ذاتيتنا الحضارية بحيث يشعر المواطنون بالانتماء إليها والحرص عليها.. وتحديدأ سوف يعمل من أجل:

- ١- ترسيخ قيم الشورى في كافة مجالات الحياة وتأصيلها في النظم التربوية والثقافية والتوجيهية حتى تتكامل الأنظمة الاجتماعية مع النظام السياسي في ترسيخ الممارسة الشورية.
- ٢- توفير المقومات الأساسية اللازمة لبيسط وتوسيع الشورى في المجتمع.
- ٣- اعتماد الاستفتاء الشعبي أسلوباً للبت في القضايا المصرية التي تمس كيان المجتمع أجمع.
- ٤- اعتماد الشورى أساساً لتأسيس السلطة وتداولها بصورة سلمية بما يعنيه ذلك من لزوم تمكين الشعب من ممارسة حقه في تقرير شؤونه العامة وانتخاب حكامه ومحاسبتهم وعزلهم.
- ٥- تقوية المؤسسات الدستورية للدولة واعتبار المؤسسة النيابية هي الأداة العملية لتمثيل إرادة الشعب وتجسيد مبدأ الشورى.
- ٦- تطوير وتقوية مؤسسات الإدارة المحلية واعتماد نمط الإدارة اللامركزية كوسائل عملية لتعميم الشورى.
- ٧- إحياء نظام الحسبة وتطوير صيغته بما يتناسب وأقعنا المعاصر

وتوعية المجتمع بمسؤولياته الشرعية في مراقبة الحكام ومحاسبتهم أمراً بمعروف ونهياً عن منكر.

## سادساً: النظام الجمهوري

لقد أزاحت الثورة اليمنية عن صدر شعبنا حكماً فردياً سلالياً وراثياً منغلِقاً لم يكن مجرد نظام سياسي قائم على القوة والسلطان فحسب ، وإنما كان ثمرة مباشرة لتصور سياسي ضيق يمزق الأمة ، ويستأثر فيها بالأمر والنهي، كما أزاحت عن كاهل الشعب حكماً استعماريّاً بغيضاً .

ولذا فالنظام الجمهوري يمثل منجزاً حضارياً أنقذ الشعب من استبداد الحكم الملكي المنغلق ومن قهر الاستعمار البريطاني الغاصب لذلك فإن المحافظة على النظام الجمهوري والسعي لاستكمال بناء مؤسساته التي تجسد قيم العدل والمساواة والحرية والشورى يمثل أهم الثوابت الوطنية التي لا يجوز الخروج عنها أو التفريط فيها .

وفي هذا السياق يؤكد التجمع اليمني للإصلاح على أن اليوم الموافق للسادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م هو اليوم الوطني للجمهورية اليمنية ويرفض كل محاولات الانتقاص من أهمية الحدث الذي صنعه شعبنا اليمني في هذا اليوم المبارك الذي صار رمزاً له ، ولما تحقّق في ظله من المكاسب .

## سابعاً : الوحدة اليمنية

إن إزالة التشظير، وإعادة وحدة اليمن نعمة من الله بها على شعبنا، وهو مايفرض علينا صون هذا المكسب التاريخي الحضاري بترسيخ دعائم الوحدة وقطع الطريق أمام كل الذين يحاولون العبث بها أو المراهنة عليها... وذلك من خلال الآتي:

١- سرعة العمل على إزالة آثار ومظاهر التشظير في القوانين والأجهزة والممارسات والمناهج وفي نطاق التنظيمات والجمعيات والاتحادات وكل الفعاليات والتجمعات الاجتماعية والثقافية والشبابية على نطاق الوطن الواحد ، ومعالجة التشوهات الثقافية والاجتماعية التي خلفتها عهود التشظير .

٢- استخدام كل الوسائط الإعلامية والثقافية والتعليمية لتأصيل  
وتوثيق معاني الوحدة وتوجيه برامج التنمية لتثبيت دعائمها.

٣- تعزيز الوحدة الوطنية ، ووعيها كخيار وحيد لتحقيق الأمن  
والاستقرار وبناء اليمن القوي الذي تنسجم فيه جميع الفئات  
وتتلاحم في بناء مراض ، ويقوم على ثوابت الدين واللغة والتاريخ  
ويصعب على الأعداء اختراقه ، وبذلك تتعزز مفاهيم العدل والمساواة  
ويتحقق التوازن المجتمعي فتصان وحدة التراب والإنسان .

٤- تعزيز

٥- تعزيز

٦- تعزيز  
٧- تعزيز  
٨- تعزيز  
٩- تعزيز  
١٠- تعزيز  
١١- تعزيز  
١٢- تعزيز  
١٣- تعزيز  
١٤- تعزيز  
١٥- تعزيز  
١٦- تعزيز  
١٧- تعزيز  
١٨- تعزيز  
١٩- تعزيز  
٢٠- تعزيز

٢١- تعزيز

## الباب الأول

### الإنسان

قال تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ \* وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿

آية ٧٧، ٧٨ من سورة الحج

## تقديم

كرم الله الإنسان فنفخ فيه من روحه واستخلفه في الأرض ويسخر له الكون وخصه بالعقل وميزه بالإرادة وأمدّه بهدي الوحي ليقوى على حمل الأمانة والوفاء بعهد الاستخلاف ولترشيد حركته في مسيرته وكدحه إلى خالقه ومستخلفه سبحانه .. وإلى الله المصير .

فالإنسان مدار ومصدر حركة التغيير والتحول في المجتمع الإنساني، ويستحيل قيام نهضة حضارية وتحقيق تقدم اجتماعي بدون إنجاز تقدم وتطور فعلي على صعيد الإنسان - فرداً وجماعة - سنة الهيئة يقرها الوحي ويجلبها استقراء الخبرة التاريخية للمجتمعات الإنسانية .... لذلك فإن التجمع اليمني للإصلاح يركز في برنامجه على الفرد، والأسرة والمجتمع . فالفرد نواة المجتمع والمجال الموضوعي لعمل مؤسساته والأسرة والمجتمع هما بيئته وإطار نشأته . فيصالح الفرد يصلح المجتمع وبصالح المجتمع تتعرّز نوازع الخير ودوافعه في الفرد وترتفع عنه فتنة الباطل وضغوطاته .. فالجماعة مسؤولة عما استرعاهها الله من الأفراد، والفرد مكلف بأن يكيف حياته ويسخر محيطه للعمل الصالح كما هو مسؤول عن اتباع سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم .

## أولاً : الفرد

الفرد الصالح المصلح المؤهل هو أساس التنمية والنهضة الحضارية وبدونه تغدو التنمية عملية خاسرة لذا فإن برنامجنا يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في نفس الفرد وفي وعيه وإدراكه تؤهله لأداء دوره وتحمل مسؤولياته وتنقله من دائرة التهميش واللافعالية .. إلى دائرة الفعالية والحضور في قلب الحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عنصراً صالحاً ومصلحاً وأداة فعالة في التغيير الاجتماعي من خلال الآتي :

١- شحذ طاقات الفرد الروحية بترسيخ العقيدة السليمة بالله الواحد الأحد في عقله ووجدانه وتعميق إيمانه بالله وتجليه تصوره للكون والإنسان والحياة، ليدرك الفرد مغزى وجوده وحقيقة مسؤوليته

في عبد الله مخلصاً ويخافه وحده راجياً، ويطيعه ويسلم إليه أمره راضياً... فيتحرر من شهوة الهوى وفتنة الطاعة في الضلال للسادة والكبراء وفتنة الموالاتة والاتباع بالباطل لكل ذي قوة أو سلطان.

٢- تقوية الدوافع الإيمانية في نفس الفرد، والارتقاء بأخلاقه بتهديبه وتركيزه نوازع الخير والصالح المتركزه في فطرته حتى تنشط في وجدانه إرادة فعل الخير فيشارك في فعل الخيرات ويسابق فيها، وحتى تتعزز في نفسه دوافع الجهاد والتضحية وحماية الانتصار من البغي... والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون\* الشورى آية ٣٩.

٣- إيجاد المناخ الملائم لإطلاق طاقات الفرد وإبداعاته وإحاطته بالعدل وتوفير الحماية القانونية والمادية الكفيلة بصون كرامته وحماية حريته وحفظ حقوقه وإتاحة الفرص المتكافئة أمامه، ليتحرر من كل الضغوط البيئية والاجتماعية ومن القهر والغبن ومن الشعور بالإحباط.

٤- غرس الروح الجماعية لدى الفرد وتربيته على الشورى وتفنيق المرتكزات النفسية للتكافل الاجتماعي في نفسه بإحياء روح الأخوة وحقوقها وإثارة نوازع الرحمة وإشاعة روح المحبة وتنمية خلق الإحسان والإيثار ومحاربة النزعة الفردية وروح الأثرة.

٥- بناء الفرد بديناً بالرعاية الصحية الشاملة، وتوفير مقومات الحياة الأساسية (الماء والغذاء والكساء والسكن والدواء) ومحاصرة أسباب المرض، ومحاربة الآفات الفتاكة ذات الخطر المزدوج التي لاكتفي بتدمير الأبدان بل تدمر العقل والروح والإرادة والبطرة السوية وتحط بإنسانية الإنسان إلى أسفل سافلين، مثل الخمر والمخدرات.

٦- غرس الروح الوطنية لدى الفرد وتعزيز قيم الانتماء لوطنه وأمه.

٧- تحرير الفرد من ترسبات عصور الانحطاط بما شاع فيها من خرافة وجمود وسلبية وتواكل وتعميق وعيه بعصره وتهئية الظروف الملائمة لنمو عقلية البرمجة والتخطيط والإبداع لديه.

٨- تأهيل الفرد مهنيّاً ليكون قادراً على المساهمة في نهضة المجتمع وتقديمه وليس كلاً عليه.



## ثانياً : الأسرة

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يبدأ الفرد حياته فيها وبنهل منها القيم والأخلاق لذلك فإن برنامجنا يسعى لحفظ كيان الأسرة وتقوية أواصر العلاقات بين أفرادها ، وحمائتها من التفكك والانحلال وتركيز الجهود لدعمها ومساعدتها على القيام بدورها لتظل النبع الفياض الذي يمد المجتمع بالأفراد الصالحين القادرين على بناء المجتمع الصالح وصنع الحياة المتطورة وذلك من خلال الآتي :

- ١- إشاعة القيم والأخلاق الفاضلة في الأسرة وتثبيت دعائم المودة والرحمة والتكافل والعدل بين جميع أفرادها وإقامة البناء الأسري على التراضي والاختيار والتشاور وتعميق قيم الشورى في الأسرة .
- ٢- الحفاظ على تماسك الأسرة أساساً للتماسك الاجتماعي وحفظ المجتمع من التمزقات وحتى يعطى الفرد الفرصة الكافية لينمو نمواً متوازناً في ظل محضين آمن .
- ٣- توفير كافة الشروط الكفيلة بحماية الأسرة من الانحراف وتقديم الإعانات المناسبة للأسرة كلما زاد حجم الإعالة أو وجدت دواعي الإعانة تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي .
- ٤- التعريف بدور الأسرة في مجال التربية والتعليم وإعداد الناشئة وتوعية الآباء والأمهات بأهمية هذا الدور وتنفيذ الخطط والبرامج التي تساعدهم في القيام بدورهم التربوي والتربوي في إعداد الأبناء وتربيتهم على هدي العقيدة الإسلامية والذين القويم .
- ٥- توثيق علاقة الأسرة بالمدرسة وبالمجتمع بكافة مؤسساته وإيجاد صيغ مناسبة تضمن تحقيق التقارب والتكامل في الأدوار وتوفير أجواء وعلاقات تساعد على التربية السليمة للأبناء وتحميهم من الانحراف وتجنبهم كل مظاهر التناقض والانفصام .
- ٦- تيسير الزواج المبكر للأبناء والبنات ومكافحة العقبات التي تقف في طريقه .
- ٧- العناية ببرامج الاقتصاد المنزلي وتأهيل ربوات البيوت للقيام بواجباتهن الأسرية في تربية الأبناء وفي المشاركة في أعباء الأسرة .

والإسهام بتنمية مواردها عند الحاجة .

٨- تعميم برامج الأسر المنتجة وتحويل البيوت إلى مراكز إنتاج حتى تنخفض نسبة الإعالة الاجتماعية إلى أضيق الحدود .

٩- حماية الطفولة والأمومة ورعايتهما وتوفير الوسائل الكفيلة بسلامة الأطفال ونشأتهم .

### ثالثاً : المجتمع

تتوقف عملية تغيير المجتمع وتطوره ورقبه الاجتماعي على إرادته العامة التي شاء الله سبحانه أن تأتي إرادته على وفقها ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ . وتتحدد قوة المجتمع وفاعلية إرادته العامة في إحداث التغيير نحو الإصلاح وتحقيق النهضة المنشودة بمدى سلامة الفرد وتنمية قدراته وتماسك الأسرة ودورها الفاعل وتوفير نظام اجتماعي تنسجم هياكله وأبنيته وتتكامل في أدائها الوظيفي في ظل نسق من المبادئ والقيم الإسلامية المحفزة على العمل والبناء والإعمار والتي تحفظ توازن الفرد والجماعة وتحقق أعلى درجات الإدماج والإنسجام والترابط العضوي بين أفراد المجتمع وتجعل منهم بنياناً مرصوباً يشد بعضه بعضاً وجسداً واحداً تنتظمه دورة إحساس مشتركة توحد عناصره في أفراحهم وأتراحهم وكل جموعهم .

إن التجمع اليمني للإصلاح يسعى لتعبئة المجتمع وإعمار د بقيم الخير والفضيلة وتطوير بناء وتنظيماته الاجتماعية وإطلاق طاقاته وتحريرها من كل عائق معنوي أو مادي ليكون مجتمعاً متكافلاً متحملاً لمسؤولياته ساهراً على مصالحه سابقاً على السلطة في مبادراته قادراً على تنظيم نفسه وحماية مكتسباته وإنتاج مؤسسات وآليات حركته الذاتية ... مجتمعاً تشكل فيه مبادرات الأفراد ومساهماتهم في كافة أوجه نشاطاتهم المجتمعية أهم عناصر الفعل الاجتماعي الخلاق .

إن وجود مجتمع المؤسسات والفضيلة والخلق القوي هو الضمانة الجوهرية لترسيخ المسار الشوروي الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية والسبيل الأمثل لسلامة المسيرة التنموية وعدم تحول برامج التنمية إلى بناء نخبوي يتم على حساب مطالب الفئات الاجتماعية

- وجماهير الشعب العريضة . لذلك فإن برنامجنا يولي جملة القضايا أهمية خاصة وفي مقدمتها مايلي :
- ١- ترسيخ عقيدة الإسلام ومبادئه وأحكامه في المجتمع وإقامة أبنيته ونظمه الاجتماعية وصياغة كافة أوضاعه عليها.
  - ٢- تأكيد هوية المجتمع العربية الإسلامية وحماتها من كل ما يهددها بتعميق أسسها والحفاظ على مقوماتها وترسيخ شعور الاعتزاز بها لدى أبناء المجتمع كافة .
  - ٣- ترسيخ الأسس والمقومات التي تحقق مقاننة واتساق البناء الاجتماعي لمجتمعنا اليمني بحيث تتسق هيكله ومؤسساته الاجتماعية مع أنساقه الفكرية والقانونية ، وترتبط أبنيته التنظيمية بنمط القيم السائدة فيه لتتطافر دواعي الوعي والتربية وجوافر الأخلاق وروابط القانون على صياغة البنية الاجتماعية التي تتيح لأفراد المجتمع أن يعيشوا في توافق مع ناموس الفطرة التي فطرهم الله عليها ، وتساعدهم على إطلاق مواهبهم وتنظيم قدراتهم ، وتعزيز مبادراتهم الذاتية الفردية والجماعية
  - ٤- الارتقاء بأخلاق المجتمع وبت وعميق قيم الفضيلة فيه وتنمية أعرافه وقيمه وتقاليده الحميدة.
  - ٥- حماية الآداب العامة وتحصين المجتمع من الرذائل ، وتطهيره من البدع والعادات والموروثات الاجتماعية السيئة ومحاربة كل مظاهر الانحراف والفساد فيه .
  - ٦- إقامة القسط في المجتمع وتحقيق العدل كأهم مرتكز يحفظ توازن المجتمع ويضمن تماسكه .
  - ٧- توفير الخدمات الاجتماعية بما يكفل لكافة أفراد المجتمع حقهم في الرعاية الصحية والتعليم والأمن والسكن والغذاء تحقيقاً للحياة الإنسانية الكريمة على قاعدة ضمان الحق وأداء الواجب .
  - ٨- ترسيخ الوحدة بين أفراد المجتمع وتقوية تماسكه الاجتماعي بدواعي العقيدة والمقاصد المشتركة وروابط الجوار والقربى تحريراً للمجتمع من العصبية المقيتة التي تمزقه وتضعفه .

٩- تنشيط وتقوية البواعث والدوافع الإيمانية التي تحمل المجتمع على القيام بالواجبات الكفائية المفروضة عليه، وتعميق وعيه بأهميتها وأبعادها، وغرس وإحياء القيم المحفزة على العمل والإنتاج والدافعة للحركة والنهضة وترسيخ مبدأ احترام العمل واعتبار عبادة تستحق المثوبة من الله، والتزاماً أخلاقياً يحرسه الضمير ووظيفة اجتماعية يرشد بها العرف ويحميها التشريع وهو حق مكفول وواجب مفروض، وضوئاً إلى المجتمع المنتج المستكفي بذاته.

١٠- تعميق قيم الشورى وتوسيع وترسيخ الممارسة والسلوك الشوروي في المجتمع، وتوفير أجواء الحرية السياسية فيه وإفساح المجال للمشاركة الشعبية للإسهام في عملية البناء والتنمية.

١١- ضمان حق المجتمع في تنظيم نفسه وتقوية مؤسساته في كافة أوجه نشاطه الروحي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الظروف والمناخات التي تتيح لآليات التكافل والتماسك الاجتماعي أن تعمل بانتظام وأطراد في تنظيم المجتمع وتعبئته لإنجاز مسيرة التحول الاجتماعي وتحقيق النهضة المنشودة.

١٢- تنشيط كافة البنى والأنساق التي يتكون بها التنظيم الاجتماعي المدني في بلادنا بما يحقق لها التكامل وتبادل التفاعل والتأثير بصورة تلقائية.

١٣- الأخذ بمبدأ التخطيط الاجتماعي تجنباً وتحاشياً للأثار والتداعيات السلبية الناجمة عن ترك حركة التطور الاجتماعي للتلقائية والعشوائية.

## الفصل الأول

### الثقافة والهوية

إذا كانت هوية أي مجتمع تعني جملة الخصائص والمقومات التي يقوم بها وجوده ، وتحدد من خلالها حقيقته التي تميزه عن غيره .

ففي الثقافة تتجلى مقومات وخصائص الوجود الماهوي للمجتمع وتحدد معالم شخصيته الأساسية (العامة) ومنها تستقي الجماعة منظومة المبادئ والمثل والقيم التي تضبط علاقاتها وتنظم وتوجه نشاطها وتوحد رؤيتها للكون والعالم وموقعها منه ودورها فيه. كما تسهم باطراد في منح الفرد و الجماعة القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة بها وتشكيل تسيخ الخصوصية وإيجاد المعايير والطرئق والأنماط المشتركة و الأساسية التي تمكن للتواصل الاجتماعي أن يحقق غايته الرئيسة في خدمة المجتمع والتي يتعذر بغايتها قيام أي وحدة أو تآلف اجتماعي وبالتالي تحقيق أي إنجاز أو سبق حضاري .

ولقد صبغ الإسلام الحياة في المجتمع العربي والإسلامي بصيغته ، فاقام بناءها الاجتماعي على عقيدة التوحيد التي حددت للفرد والمجتمع هدفهما الأسمى ورسالتهم الحضارية وأمدتهم بمنظومة من القيم والمعايير الأساسية الموجهة للسلوك الاجتماعي العام . تؤصل فيه دوافع العمل المشترك ، وتحقق اتساق المجتمع وتوازنه : فزاداً وجماعة وأمة .

ولقد كفلت الثقافة الإسلامية للمجتمع الإسلامي الاستمرارية والتماسك وجنبته حالات الذوبان والانحلال . لهذا فقد كان رهان الخصوم منصبا على إحداث قطيعة بين المسلمين وبين دينهم وقرائنهم الحضاري منبع إلهامهم وتوحيدهم ، كي ينسحق لهم مسخ هويتهم وإفقادهم وعيهم بذاتهم وضرب منظومة القيم والمعايير التي تشكل قاعدة وحدة المجتمع الإسلامي وتآلف عناصره .

وقد أدى تراجع دور الثقافة الإسلامية - في فترة تالية - إلى حدوث

اختلالات في التوازنات القائمة داخل المجتمع وحصول تصدع وتمزق اجتماعي وانفتاح الطريق لتداعيات الغثائية والوهن لتعمق في الجسد الاجتماعي عوامل الانحطاط والتخلف .

وإن مجتمعنا اليمني لفي مقدمة تلك المجتمعات التي صاغ الدين الإسلامي كافة جوانب ومعالم هويتها وشخصيتها الذاتية ففي فضاء الثقافة الإسلامية تبلورت خصائصه ومقوماته الفكرية والأخلاقية والتنظيمية التي رسخت وحدته وحمته كيانه وحقيقت عزته وقوته مناعته .

وإن دعوتنا إلى تأكيد وترسيخ هوية المجتمع وتعميق وعيه بحضارته الإسلامية ليس تغنياً بأمجاد الماضي ولا نزوعاً محضاً إليه ولا انغلاقاً عن معطيات الحاضر أو معاداة للآخر ، وإنما هي رؤية مستقبلية تستهدف تأسيس مشروعنا الحضاري على معطيات ثقافية قادرة على توفير شروط ومقومات نجاحه .

إن برنامجنا يولي المسألة الثقافية عناية خاصة ويستهدف إحداث نهضة ثقافية تؤكد هوية المجتمع وترسخ وحدته ، وتعزز ذوافعه في العمل والإنتاج وفقاً للمركزات والسياسات التالية :

## أ- المركزات

- 1- مبادئ الإسلام وقيمه ولبغة القرآن وأدائها عماد هوية المجتمع اليمني الحضارية التي هي أساس وحدته وعزته ، وشرط مناعته ونهضته .
- 2- ترتبط المسألة الثقافية بالوجود الحضاري للمجتمع وتؤثر في تحديد خياراته وأولوياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لذلك يجب إقامة النظام الثقافي والسياسة الثقافية على ثوابت المجتمع بعيداً عن تحكم المصالح السياسية والحزبية و سيطرة الدولة ومصادرتها للمؤسسات والأجهزة والأقنية والفعاليات الثقافية .
- 3- التكامل بين أجهزة ومؤسسات التوجيه والتربية والتثقيف بما يكفل تعميم المعرفة على أوسع نطاق والارتقاء بالمستوى الثقافي لكل أبناء المجتمع ضرورة لإحداث النهضة الثقافية باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المستقلة الشاملة .

٤- تتكفل الدولة بتوفير الفرص المتكافئة لكل أبناء الشعب اليمني بمختلف فئاتهم وشرائحهم ومناطقهم للوصول إلى مصادر التثقيف ومؤسساته العامة.

٥- ضمان حرية التعبير وتنمية روح الحوار البناء وملكية الإبداع والابتكار وتشجيع المواهب والمبادرات الثقافية والفكرية الفردية والجماعية.

٦- تعزيز جسور التواصل الثقافي بين أبناء المجتمع اليمني وبين أشقائهم وإخوانهم في المجتمعات العربية والإسلامية.

٧- الحفاظ على هوية المجتمع وشخصيته الحضارية من مخاطر الاستلاب والغزو الفكري والثقافي مع الإنفتاح الرشيد الواعي على الثقافات الإنسانية القديمة والمعاصرة واعتماد المنهجية العلمية في تناولها وفهمها بما تمكن من استخلاص النافع والمفيد.

٨- توفير البنى والمقومات الأساسية للإنتاج الثقافي، واعتماد مبدأ التخطيط العلمي والاستفادة القصوى من وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة في تحقيق النهضة الثقافية المنشودة.

**ب- السياسات**  
وفي ضوء تلك المرتكزات سوف تعمل على تحقيق السياسات التالية:

**أولاً : في مجال العلوم**

١- تشجيع ودعم الدراسات والبحوث العلمية وربطها بثقافة وأهداف المجتمع.

٢- تسهيل كل السبل أمام العلماء والمتخصصين لارتداد أبواب الاجتهاد والاكتشاف والإبداع.

٣- العمل على إعادة استقراء تراثنا، وتمحيصه واستجلائه وتنقيته من الشوائب والتشوهات التي لحقت به في عصور التخلف والانحطاط، وتحقيق أمهات كتب التراث ونشرها والإستفادة من ذلك لنشرونا الحضاري المستقبلي.

٤- إتخاذ كافة الوسائل و التدابير الكفيلة بتعميم تعليم القرآن الكريم

- وتحفيظه ونشر علومه وتقديم الحوافر المادية والمعنوية لذلك .  
٥- العناية بلغتنا العربية وتشجيع حركة تعريب وتوطين العلوم .  
٦- توفير سبل التواصل مع الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتها في مختلف العلوم .

### ثانياً: في مجال الآداب والفنون

- ١- رعاية المبدعين وحماية حقوقهم الأدبية وتوفير مقومات الإبداع والانتاج الثقافي .  
٢- دعم وتشجيع مختلف الأنشطة الفنية والأدبية الملتزمة بثوابت المجتمع ، وتوظيفها في نشر القيم السامية .  
٣- الإهتمام بالفنون والآداب الشعبية الهادفة وتوفير الإمكانيات اللازمة للنهوض بها وتأهيلها للمشاركة والإسهام في مواجهة الهموم والقضايا العامة .

### ثالثاً : في مجال الآثار

- ١- صيانة الآثار وحمايتها من عوامل التشويه والعبث .  
٢- صيانة المخطوطات وتيسير وصول القراء إليها وتسهيل استفادتهم منها .  
٣- الحفاظ على الطابع المعماري اليمني ، وكل الفنون المتصلة به .

### رابعاً: في مجال السياحة

- ١- تشجيع السياحة الداخلية لتحقيق التواصل بين أبناء المجتمع اليمني وتعريف المواطن بوطنه ومجتمعه .  
٢- تشجيع السياحة الخارجية الهادفة إلى التواصل الثقافي مع الحضارات والثقافات الأخرى وبما لا يمس شخصيتنا الحضارية الإسلامية .  
٣- النهوض بالنشاط السياحي ودعم بنيته الأساسية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال .  
٤- توثيق المقومات السياحية وتقنينها وإصدار المعاجم والأدلة



## السياحية .

٥- صيانة المواقع السياحية المنتشرة في أرجاء الوطن اليمني وتطوير وسائل النقل والاتصال بها.

٦- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات السياحة وتحسينهم ثقافياً وخلقياً بما يجعلهم يؤثرون إيجابياً على الآخرين .

## خامساً : في مجال مؤسسات الثقيف

- ١- التوسع في إقامة المكتبات العامة والمراكز الثقافية .
- ٢- إنشاء المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية وإمدادها بالإمكانات المادية والمعنوية اللازمة .
- ٣- تشجيع القطاع الخاص ودعمه للاستثمار في مجال النشر والتوزيع وفي مجال البحث العلمي .
- ٤- تطوير وتشجيع حركة النشر و توفير الكتب والصحف والمجلات وكافة وسائل الثقيف وتسهيل حصول المواطنين عليها في كل أنحاء الجمهورية بما تحقق توصيل الثقافة إلى الجميع .
- ٥- استصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق أهداف وأبعاد السياسة الثقافية .

إن الثقافة هي الركن الأساسي في بناء الحضارة وتطورها، وهي التي تميز الأمم وتربطها بحضارتها العريقة، وتعدّ الثقافة من أهمّ الركائز التي تدعم التنمية الشاملة في أيّ مجتمع، لذلك فإنّ الاهتمام بالثقافة وتطويرها من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الوطنية، وبناء المجتمع المتميز، وفي ظلّ التحديات التي تواجهها اليمن، فإنّ تطوير الثقافة وتفعيل دورها يصبح من الأولويات الملحة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير فعّالة في مختلف المجالات، من أجل تحقيق أهداف السياسة الثقافية، وبناء جيل واعٍ، قادر على مواجهة التحديات، وإثراء التراث الثقافي، وتطوير الممارسات الثقافية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية المحلية والعالمية، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وبناء المجتمع المتميز، الذي يحافظ على هويته، ويتكيف مع متطلبات العصر، ويحقق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاهتمام بالثقافة وتطويرها، وذلك من خلال اتخاذ تدابير فعّالة في مختلف المجالات، من أجل تحقيق أهداف السياسة الثقافية، وبناء جيل واعٍ، قادر على مواجهة التحديات، وإثراء التراث الثقافي، وتطوير الممارسات الثقافية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية المحلية والعالمية، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وبناء المجتمع المتميز، الذي يحافظ على هويته، ويتكيف مع متطلبات العصر، ويحقق التنمية المستدامة.

إنّ الثقافة هي الركن الأساسي في بناء الحضارة وتطورها، وهي التي تميز الأمم وتربطها بحضارتها العريقة، وتعدّ الثقافة من أهمّ الركائز التي تدعم التنمية الشاملة في أيّ مجتمع، لذلك فإنّ الاهتمام بالثقافة وتطويرها من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الوطنية، وبناء المجتمع المتميز، وفي ظلّ التحديات التي تواجهها اليمن، فإنّ تطوير الثقافة وتفعيل دورها يصبح من الأولويات الملحة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير فعّالة في مختلف المجالات، من أجل تحقيق أهداف السياسة الثقافية، وبناء جيل واعٍ، قادر على مواجهة التحديات، وإثراء التراث الثقافي، وتطوير الممارسات الثقافية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية المحلية والعالمية، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وبناء المجتمع المتميز، الذي يحافظ على هويته، ويتكيف مع متطلبات العصر، ويحقق التنمية المستدامة.

## الفصل الثاني

### التربية والتعليم

قضية التربية بمفهومها الشامل هم رئيس من همومنا يحتل مركز الصدارة في أوليات برنامجنا نظراً للأهمية البالغة التي تمثله هذه القضية باعتبارها أخطر الثغرات التي تسبب إهمالها في ضعف الأمة وتمزقها وضياعها، وباعتبارها - في نفس الوقت - قاعدة الانطلاق الأولى للخروج من مأزقنا الحضاري واستعادة أمجاد الأمة وتجديد بنيانها وتأهيلها لتتسّم موقعها القيادي في ركب الحضارة الإنسانية فالتربية هي أداة التغيير الاجتماعي ومفتاح النهضة الحضارية.

والتربية عملية حضارية ولن تؤدي وظائفها المرجوة في بناء الشخصية السوية وصياغة الفرد والمجتمع صياغة إيمانية ووطنية مالم تقم على اختيار ثقافي واجتماعي ينبثق من عقيدتنا وشريعتنا الإسلامية وينطلق من خصوصيتنا اليمنية وانتمائنا العربي والإسلامي.

إن الواقع التربوي في بلادنا - شأنها شأن سائر الدول العربية والإسلامية - واقع مؤلم يعاني من مظاهر التقليد والتبعية والاستلاب الفكري ويكابد عوامل الاضطراب والانفصام التي عززتها قرون من التخلف والبعد عن منابع الحضارية الإسلامية، وكرستها في التاريخ الحديث مؤامرات مقصودة وموجهة من قبل أعداء هذه الأمة الحاقدين عليها والمستهدفين إذلالها وتجهيلها وفرض واقع التخلف عليها لضمان استمرار مصادرة إرادتها والسيطرة على مقدراتها وخيراتها وإحاقها بمصالحهم.

ولكننا نعتقد أيضاً أن الله عز وجل قد أودع في هذه الأمة قوة هائلة وطاقات روحية متجددة تمنع سقوطها الحضاري وتصد محاولات إفنائها، كما أنه تبارك وتعالى قد أودع فيها عوامل نهوضها الذاتية، وإننا

لعلى يقين من أن شعبنا اليمني لا يزال - رغم كل الظروف - محتفظاً  
بسماته الحضارية الروحية والمادية ، وأنه مؤهل للنهوض الشامل إذا  
أخلصنا له في إصلاح وتطوير النظام التربوي .

لذلك فإن التجمع اليمني للإصلاح يمد يده إلى كافة قوى الخير من  
الغيورين الصادقين الحريصين على اليمن و وحدته و تقدمه و رعاية  
مصالحه العليا لإقامة النظام التربوي القادر على تحقيق الآتي :

أ- إيجاد الإنسان اليمني الصالح المصلح ذي الشخصية المتكاملة  
والتوازنة في كافة جوانبها الروحية والعقلية والجسمية والنفسية  
والمسلكية . الإنسان المدرك لحقوقه و واجباته الواعي لمسؤولياته  
الفردية والجماعية القادر على التوفيق بين مطالبه وحاجاته الذاتية  
وبين متطلبات انتمائه الاجتماعي ، المستوعب لقضايا أمته العربية  
والإسلامية المنفتح بثقة ووعي على معطيات الحضارة الإنسانية  
والمدينة الحديثة ، بما يعود بالخير عليه وعلى مجتمعه وأمه .

ب- تنمية الروح الوطنية لدى الجيل وإيجاد الوعي الجماعي لديهم  
بمهوم مجتمعهم اليمني وقضايا أمتهم العربية والإسلامية .

ج- تزويد المتعلمين بمنظومة واسعة من المعارف والعلوم وإكسابهم  
الخبرات والمهارات التي تؤهلهم لخدمة مجتمعهم وبناء وطنهم  
وإقامة صروح التنمية والتقدم والازدهار في كافة شؤون الحياة .

د- تزكية نفوس المتعلمين وتهذيب أخلاقهم وتوجيه سلوكهم  
وممارساتهم في كافة شؤون حياتهم ومن ذلك غرس حب العمل في  
نفوس الناشئة باعتباره فضيلة وقيمة دينية واجتماعية، حتى تكون  
قيمة الإنسان في ما يحسنه من عمل لا في ما يحمله من شهادات،  
ويكون العمل النافع أساس المفاضلة بين الأفراد ومعيار تقديرهم .

ومن ثم فإن التجمع اليمني للإصلاح يسعى إلى الدفع بقضية التربية  
وتقديمها في سلم أولويات الحكومة وتخصيص مقادير أكبر من موارد  
البلاد لتحسين وتطوير الخدمات التعليمية كيفاً وكماً باعتبار الإنفاق في  
هذا المجال من أفضل وأرقى أنواع الاستثمار، وسيعمل من أجل تحقيق  
نهضة تربوية وتعليمية تقوم على المرتكزات والسياسات التالية:

## أ- المرتكزات

- ١- التربية مفهوم واسع والتعليم جزء منها وأحد عناصرها الهامة، وهي عملية اجتماعية متكاملة تهدف إلى إعداد الإنسان إعداداً متكاملأ متوازناً في جوانبه الروحية والعقلية والجسمية والوجدانية وهي عملية دائمة ومستمرة تلازم الإنسان من مهده إلى لحدده .
- ٢- التربية والتعليم من حيث مسارها ونتائجها مسؤولية تضامنية بين الدولة ومؤسساتها من جهة وبين المجتمع بكل فئاته وأفراده من جهة أخرى، والتعليم حق إنساني تكفله الدولة لجميع المواطنين وتوفر فرصه المتكافئة لجميع أبناء الشعب صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً سليمين ومعوقين فلجميع الحق في الحصول على انواع ومستويات التعليم التي تنسجم مع ميولهم وتتوافق مع استعداداتهم وقدراتهم العقلية والجسمية دون تمييز أو استثناء.
- ٣- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات التعليمية بين المدن والريف وإيلاء التعليم في الريف أهمية خاصة .
- ٤- في إطار الالتزام بفلسفة تربوية واضحة تتوحد في ظلها الأسس والمنطلقات والأهداف والغايات التربوية يصبح مبدأ التنوع والتعدد في الأنظمة التعليمية وأشكالها المؤسسية ومساراتها العملية مبدأ محموداً يجب تشجيعه والأخذ به لما له من دور إيجابي في تحرير التربية والتعليم من الركود والجمود والتقليد والبيعدبها عن النمطية التي لا تتناسب مع طبيعة المتعلمين وما لديهم من فروق فردية واختلاف في القدرات والميول والرغبات والحاجات كما لا تنسجم مع حاجات المجتمع التي تميل إلى التعدد والتنوع والاختلاف في جميع المجالات والميادين كنتيجة طبيعية للتطور المستمر والتغيرات المتسارعة .
- ٥- المرأة شقيقة الرجل ولها الحق في الحصول على التعليم الذي يناسب طبيعتها ويلبي حاجاتها ويمكنها من المشاركة الإيجابية والفاعلة في الحياة العملية حسب استعداداتها وقدراتها وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وتوفير مؤسساتها التربوية الخاصة بها والتي

تحقق لها القدر الأكبر من ممارسة أنشطتها وتساعدتها في مواصلة تعليمها دون أية عوائق نفسية واجتماعية .

٦- الأمية بمفهومها الشامل قضية خطيرة في تأثيراتها السلبية على تقدم المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي وإن مكافحتها والقضاء عليها يمثل تحدياً كبيراً يواجهه الدولة والمجتمع وينبغي القيام به لتجاوز هذا التحدي الذي يعوق تقدم الأمة ونهضتها

٧- التجديد والتطوير المستمر للنظام التربوي والتعليمي ضرورة منهجية لضمان حيويته وقدرته على مواكبة متطلبات الحياة المعاصرة والمتجددة ويجب أن يعتمد على التخطيط والدراسة والتجريب ، ورفض النتائج وإجراء المقارنات وصولاً إلى تقرير الأصلح واختيار الأفضل حتى لا تصبح عملية التطوير والتجديد مجرد انتقال من تقليد إلى تقليد أو معول هدم تمليه الأهواء والرغبات الشخصية .

٨- التخطيط التربوي ركيزة أساسية جوهرية في بناء النظام التربوي المنشود ويجب إن يسند إلى التربويين المتخصصين وأن تبذل الجهود إلى ترسيخه مفهوماً واتجاهاً وممارسة في مختلف مستويات العمل التربوي وفي جميع مؤسساته ، وأن يراعى الربط بين التخطيط التربوي في المؤسسات التربوية والتخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي وتحقيق التكامل بينهما .

٩- المعلم هو عماد العملية التربوية والتعليمية ويقدر اهتمامنا به اختياراً وإعداداً وتدريباً ورعاية وتقديراً ومكانة اجتماعية بقدر ماتحقق التربية والتعليم أهدافها وغاياتها المنشودة .

## ب - السياسات

وفي ضوء تلك المرتكزات سوف نسعى لتحقيق السياسات التالية :

### أولاً : في مجال التعليم العام

١- تطوير كافة النظم والتشريعات واللوائح التي يقوم عليها النظام التربوي والتعليمي بما يجعلها مستوعبة بكفاءة لمستجدات

ومتطلبات الواقع في دولة الوحدة ، ومستجيبة لتطلعات وطموحات الشعب اليمني المسلم .

٢- رفع مستويات الأداء في الإدارة التربوية بمختلف مستوياتها ، من خلال تطبيق وتطوير الأسس والمعايير السليمة في اختيار وتعيين القيادات التربوية ، ودقة تنظيم الإجراءات وتحديد المهام والاختصاصات وتعزيز اتجاه تبني أساليب الإدارة اللامركزية وتوزيع الجهد وتفويض الصلاحيات وتطوير أجهزة وآليات التوجيه التربوي والتفتيش بما يؤدي إلى تلافي القصور في العمل التربوي والمعالجات الوقائية للأخطاء قبل حدوثها ، والعمل على تعزيز مبدأ الثواب والعقاب .

٣- تقويم مناهج التعليم العام وتطويرها وبنائها على أسس وأهداف تربوية واضحة مستمدة من عقيدة الإسلام وشريعته ومما يجعلها ملبية لحاجات التنمية ومستجيبة لتطلعات المجتمع ومتناسبة مع قدرات التلاميذ واستعداداتهم مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالأنشطة التربوية الصفية واللاصفية وتوجيه طاقات التلاميذ الفكرية والرياضية والفنية في ميادين العمل المثمر .

٤- التوسع في نشر مؤسسات التعليم العام وتوسيع قاعدة التعليم الثانوي وتنويع فروع وأنواع التعليم فيه بما يتناسب مع فروع وتخصصات التعليم العالي من ناحية وبما يلبي متطلبات التنمية وأسواق العمل من ناحية أخرى .

٥- إفساح المجال أمام الكفاءات والمؤسسات الوطنية وتشجيعها لإنشاء المؤسسات التربوية الأهلية الملتزمة بالأسس والمنطلقات والأهداف والغايات التربوية لرفد الجهد الرسمي .

٦- دعم وتشجيع مدارس تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد العلمية كمنجز وطني ومؤسسة من مؤسسات التربية والتنوير الاجتماعي والثقافي وتطويرها بحيث تؤدي دوراً مكملاً لجهود التعليم العام والتركيز فيها أكثر على مواد القرآن الكريم والعلوم الشرعية واللغة العربية وبما يتناسب ومهمتها .

٧- التوسع في فتح مدارس ومعاهد البنات في كل مراحل التعليم العام .